الأنباء
الخميس 30 اكتوبر 2014

السفير الصيني كشف عن أنه يتم حاليا التحضير للزيارة المرتقبة التي سيقوم بها رئيس وزراء بلاده إلى الكويت

جيان تشون: نسعى لإلغاء تأشيرة الصين للكويتيين بحلول 2017

السفير الصيني تسوي جيان تشون متحدثا خلال المؤتمر الصحافي

جانب من لقاء السفير الصيني مع الصحافيين (قاسم باشا)

بيان عاكوم

شدد السفير الصيني لدى البلاد تسوي جيان تشون أهمية العلاقات التي تربط بلاده بالكويت والتي وصفها «بالعميقة والمتجذرة» على تميز العلاقات الصينية ـ الكويتية، مشيرا إلى أن «تطور هذه العلاقات جاءت نتيجة لرغبة كل من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ورئيس جمهورية الصين الشعبية»، مبينا أن بلاده تنظر الى الكويت باعتبارها دولة ذات أهمية ومؤثرة في المنطقة.

وخلال مؤتمر صحافي عقده أمس في مقر السفارة بمنطقة اليرموك لفت إلى أن نتائج زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إلى الصين خرجت بنتائج إيجابية مميزة، حيث شهدت توقيع 10 اتفاقيات بين الجانبين متحدثا عن التحضير لزيارة لرئيس مجلس الوزراء الصيني إلى الكويت، مشيرا إلى أن الزيارات بين مسؤولي البلدين متواصلة متحدثا عن زيارة سيقوم بها نائب المدير العام ورئيس تحرير «كونا» الى الصين في نوفمبر المقبل. وبخصوص الاتفاقيات الموقعة بين البلدين لفت إلى أن «الكويت تعتبر من أولى الدول التي وقعت مع الصين اتفاقية بشأن بنك الاستثمار الآسيوي الذي يعتبر أكبر بنك، والذي سيلعب دورا مهما في بناء جسر التعاون بين البلدين، إضافة الى توقيع الهيئة العامة للاستثمار الكويتية اتفاقية تعاون حول البنية التحتية الصينية، كذلك تقديم الصندوق الكويتي للتنمية العربية تمويل بـ30 مليون دولار للبنية التحتية أيضا».

الكويت تعتبر الدولة المهمة في بناء الحزام الأساسي لطريق الحرير الذي ترغب الصين في إنشائه

وتحدث السفير الصيني بالتفصيل عن زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء إلى الصين، حيث لفت إلى أن الزيارة «شهدت عرض عدد من مجالات التعاون بين البلدين منها، بنك الاستثمار الآسيوي، إلغاء التأشيرة لحاملي جواز السفر الكويتي الديبلوماسي والخاص» لافتا إلى «أن بلاده تسعى إلى تسهيل الإجراءات حصول المواطنين الكويتيين على التأشيرة لزيارة الصين من حاملي جواز السفر العادي لزيارة الصين خلال هذين العامين ومن الممكن أن يتم إلغاء التأشيرة عام 2017».وبينما قال إن بلاده «وقعت عقدا للتزود بالنفط الكويتي على المدى الطويل» لفت الى سعيهم الى «تطوير الجانب الثقافي بين البلدين من خلال محاولتنا ترجمة عدد الكتب الصينية الى اللغة العربية».

وعن طريق الحرير، لفت تشون إلى «أن الكويت تعتبر الدولة المهمة في بناء الحزام الأساسي لطريق الحرير الذي ترغب الصين في إنشائه، كذلك مدينة الحرير في الكويت» موضحا «أن الرئيس الصيني تشاور مع رئيس مجلس الوزراء الكويتي حول هذا المشروع، لأن الاستراتيجية بين الكويت والصين بشأن طريق الحرير متطابقة، حيث إن الجانب الكويتي يرغب في المشاركة في طريق الحرير، والصين ترغب في المشاركة في إنشاء مدينة الحرير الكويتية».

وأضاف: «ان بناء حزام طريق الحرير البري والبحري سيلعب دورا مهما ستستفيد منه دول أوروبا وآسيا الوسطى ودول منطقة الشرق الأوسط».

أما بالنسبة لبنك الاستثمار الآسيوي فلفت إلى أن مقر البنك سيكون في الصين ويشارك فيه 21 دولة من بينها الكويت، مبينا أن هذا البنك سيركز على البنية التحتية لحزام طريق الحرير، موضحا أن الكويت من أولى الدول التي وقعت على اتفاقية البنك وقعت مع الصين وهذا يشير الى ان للكويت استراتيجية بعيدة المدى.

طريق الحرير سيلعب دوراً مهماً يفيد دول أوروبا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط

وبالنسبة للمصفاة جانجان في الصين، أشار السفير الصيني إلى ان الكويت مهتمة بهذا المشروع الذي سيتم التوقيع عليه قبل نهاية هذه السنة، موضحا بالنسبة لعقد تزود الصين بالنفط الكويتي، ان بلاده مهتمة باستيراد وتخزين النفط الكويتي، لاسيما مع انخفاض سعر النفط حاليا. وبخصوص الارهاب لفت الى ان بلاده تدعم التعاون الدولي في مكافحة الارهاب وترفض أي شكل من أشكال الإرهاب، وبنفس الوقت تدعم احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة المبنية على أساس السيادة والاستقلال وسلامة الاراضي للدول ذات الصلة.

توقيع عقد مصفاة جانجان بين الكويت والصين قبل نهاية هذه السنة

وبين أن لجنة من البرلمان الصيني اجتمعت مع وكيل وزارة الخارجية خالد الجارالله أخيرا في الكويت، وبحثت التطورات في المنطقة، حيث دعا الجارالله الجانب الصيني خلال هذا الاجتماع، الى لعب دور فاعل في محاربة تنظيم الدول الاسلامية «داعش»، مشيرا الجارالله الى ان الصين دولة مهمة وبإمكانها لعب مثل هذا الدور.

ولفت إلى أن بعض القوى في المجتمع الدولي تحاول التدخل في شؤون هونغ كونغ الداخلية وتحرض الانشطة غير الشرعية وفي مقدمتها احتلال الوسط، مبديا تحذير بلاده قولا وعملا لهذه القوى لعدم التدخل في شؤون الصين الداخلية بأي شكل من الاشكال والامتناع عن تأييد أو دعم احتلال «الوسط» وغير ذلك من الاعمال المخالفة للقانون بأي وسيلة من الوسائل.

السفارة الأميركية تنظم معرضا للجامعات

تنظم السفارة الاميركية في الكويت معرضا للجامعات الاميركية في فندق المارينا في السالمية يوم السبت المقبل الموافق 1 نوفمبر 2014 من الساعة السادسة الى التاسعة مساء. وسيقوم السفير الاميركي دوغلاس سيليمان بافتتاح المعرض الذي يتيح الفرصة للطلبة الكويتيين لمقابلة ممثلي اكثر من 15 جامعة وكلية اميركية معتمدة وذلك للتعرف على الفرص التعليمية المتاحة في الولايات المتحدة الاميركية.

وستشارك الجامعات التالية في المعرض: جامعة فيرلي ديكنسون ـ جامعة سانت لويس ـ جامعة الاباما ـ جامعة نيوجرسي الحكومية ـ روتجرز ـ جامعة كولومبيا ـ جامعة نورث اريزونا ـ جامعة ميزوري ـ جامعة ميدل تينيسي الحكومية ـ جامعة كيس ويسترن ريسرف ـ جامعة بنتلي ـ جامعة نيويورك الحكومية ـ جامعة باقلو ـ جامعة ولاميت ـ جامعة ويست فرجينيا ـ جامعة اوكلاهوما ـ اتحاد الجامعات الاميركي الذي يضم: جامعة ويست تشستر بنسلفانيا وجامعة نورث كارولاينا في غرينسبورو وجامعة فالباريزو.

وسيحضر عدد من المرشدين الاكاديميين من المجموعة الاميركية التعليمية Education USA للاجابة عن اسئلة الطلبة المتعلقة بالتعليم في الولايات المتحدة الاميركية، كما سيحضر موظفو القسم القنصلي في السفارة الاميركية للاجابة عن الاسئلة المتعلقة بإجراءات استخراج الفيزا الدراسية.

الجمعية استضافت حملة «إنصاف أسرة المواطنة الكويتية»

«الثقافية» تنتصر لمعاناة المواطنة المتزوجة من غير كويتي

المتحدثون في المحاضرة

دانيا شومان

أكدت رئيسة الجمعية الثقافية النسائية لولوة الملا أن أبواب الجمعية دائمة مفتوحة لاستقبال كل النشاطات التي تنظمها المرأة أو تهدف الى توعيتها اجتماعيا أو ثقافيا أو سياسيا، لافتة الى الدور الكبير الذي لعبته الجمعية في تعريف المرأة الكويتية بحقوقها السياسية وآلية المطالبة بها بما يتفق مع السبل القانونية والتشريعية المتبعة.

الملا: نشعر بمعاناة المتزوجة من غير كويتي وما تتكبده من مشاق

وأضافت الملا في كلمة لها على هامش استضافة الجمعية لحملة «إنصاف أسرة المواطنة الكويتية» التي نظمت حلقة نقاشية تحت عنوان «حقوق أسرة المواطنة المتزوجة من غير مواطن»، مساء اول من امس، أن الجمعية قدمت العديد من المشروعات والمساهمات التي تدعم المرأة الكويتية كان على رأسها مشروع «ورقتي» الذي أثبت تميزه ليس على مستوى الكويت فقط بل العالم العربي ككل، موضحة اننا نشعر بمعاناة المتزوجة من غير كويتي وما تتكبده من مشاق وهو ما دفعنا للترحيب باستضافة الحملة وغيرها حتى نساهم ولو بالقليل في إيصال صوتها للمسؤولين ودعم قضيتها معنويا.

من جانبه، أكد أستاذ القانون بجامعة الكويت هشام الصالح ان معاناة الكويتية المتزوجة من غير كويتي ليست بالجديدة وهناك العديد من مواد القانون التي تضمن حقوقها وتساويها مع الرجل كالمادة 29 من الدستور، فضلا عن مواد أخرى متناقضة تحتاج الى تعديل، وثالثة تحتاج الى وقفة وتمعن، فمجرد وجودها في الدستور الكويتي يحدث خللا خاصة انها لا تستند إلى أسس قانونية، فعلى سبيل المثال صدر قانون الجنسية عام 1959 في حين صدر الدستور الكويتي عام 1962 وهو ما يؤكد غياب التوافق بين كليهما، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة وإعادة للحسابات، موضحا ان هناك خللا يحتاج إلى تفسير منطقي، فبالرجوع إلى مواد القانون التي تستند الى رابطة الدم فهل يعتبر دم المواطن الذكر أكثر احتراما من دم المواطنة الأنثى؟ وهل يقصد المشرع حماية أسرة الرجل وإغفال أسرة المرأة؟ وهل يعتبر هذا انحيازا ذكوريا بالدستور في ظل اتفاقية القضاء التي وقعت عليها الكويت عام 1994 بشأن رفض جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فأين المساواة؟ مشيرا إلى أن كلها أسئلة تحتاج إلى إجابة ولا يمكن الصمت عنها اكثر من ذلك.

الصالح: هناك خلل يحتاج إلى تفسير منطقي فهل يعتبر دم المواطن أكثر احتراماً من دم المواطنة؟

كما استند الصالح خلال حديثه الى التجربة المصرية، موضحا أن القانون المصري مصدر تاريخي للقانون الكويتي وقد أزال التمييز وساوى في الحقوق بين الأب والأم في وهب الجنسية للأبناء، فلماذا لم يتم الاقتداء بهذا النموذج القريب، كما رد على حجج المستشرعين المتعللين بالشريعة بأنه لا يجوز نسب الأبناء لوالدتهم بأننا في دولة مدنية وان وهب جنسية الأم للأبناء لا علاقة له بنسبهم إليها، مدللا بأن مصر بلد مسلم يطبق القانون وفق أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية ومع ذلك طبق القانون، فما المانع من تطبيقه في الكويت؟ مؤكدا انه لا وجود في الشرع لتحريم صريح حول حق المرأة في تجنيس أبنائها.

واختتم الصالح حديثه، مشيرا الى ان المجلس المبطل قد اصدر قانونا يوجب على الحكومة تجنيس ما لا يقل عن 2000 شخص كل عام والى اليوم لم يطبق، مناشدا الحكومة تطبيقه لأنه سيحل المشكلة تدريجيا على ان تكون الأولوية لأبناء الكويتيات.

من جهتها، قالت المحامية عذراء الرفاعي ان المرأة المواطنة التي تحمل الجنسية الكويتية بالتأسيس أو بصفة أصلية، هي امرأة كويتية تتمتع بحقوقها الضامنة دستوريا. وأشارت الى ان المادة 29 نصت على المساواة بين الجنسين وأعطت لها الحقوق ورتبت عليها الواجبات، إذ ركزت على حماية الأسرة والأمومة والطفولة.

وأضافت انه فيما يتعلق بالقوانين التي تعاني منها المرأة، أهمها قانون الإسكان، والذي يمنح الأسرة بدل إيجار والقرض الإسكاني والسكن الجاهز، إذ نجد ان المرأة حرمت من حصولها على الرعاية السكنية، مع العلم ان المرأة المتزوجة من أجنبي كانت تقدم طلبا للإسكان ويتم صرف بيت لها، إلا انه في عام 1993 تم حرمان المرأة من الحصول على طلب سكن بصفة تملك أو إيجار أو انتفاع.

وأوضحت انه من عام 1993 الى 2011 لم يكن للمرأة مظلة للحصول على سكن لها لأنها حرمت منه بقرار صادر عن مجلس الأمة وتم تقنينه في القانون الإسكاني والتي ما زالت تعاني من عدم تطبيقه على أرض الواقع، وأكره على توفير سكن ملائم بقيمة إيجارية مخفضة للمرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي ولها أولاد أو متزوجة من أجنبي وليس لديها أولاد على ان يكون قد مضى على زواجها 5 سنوات.

وبينت ان النواب يطالبون بتعديل نص المادة 19 من قانون 47 لسنة 1993 في الرعاية السكنية لإضافة «ويستحق رب الأسرة الكويتي والكويتية المتزوجة من غير كويتي على 150 دينارا إيجارا شهريا حتى حصولها على الرعاية السكنية».

أما فيما يتعلق بالعلاوة الاجتماعية لدى الأولاد فإن قانون الخدمة المدنية قرر العلاوة الاجتماعية للموظف لإعانته على مواجهة أعباء المعيشة.

وبينت انه بموجب هذا القانون تم تقسيم العلاوة الى فئة اعزب وتمنح للموظفين العزاب والموظفات عموما سواء كن متزوجات او غير متزوجات، وفئة متزوج والتي تمنح للموظف المتزوج.

أما عن علاوة الأولاد فقالت: «هي علاوة تمنح للموظف مع وجود حد أقصى من الأبناء وهو 5، وتمنح الموظفة على أن تقوم بتحديث بياناتها كل 6 أشهر، وبموجبه حدد نص المادة 20 من يحصل بـ 3 شروط، وفاة والد أبناء الموظفة، عجز والد الأبناء عن العمل، عدم تقاضي الموظفة نفقة عن أولادها.

وعن قانون إقامة أبناء وزوج الكويتية قالت الرفاعي: «انه يحق للكويتية الحصول على ترخيص بالإقامة لهم، بشرط عدم عمله في جهة حكومية أو خاصة وألا تكون الكويتية حصلت على الجنسية بالتبعية من زواجها بكويتي، مشيرة الى معاملة أبناء الكويتية في القطاع التعليمي والصحي إذ بينت انه يمنح الأبناء حق التعليم الحكومي في المدارس والجامعة بالإضافة الى حق الرعاية الصحية.